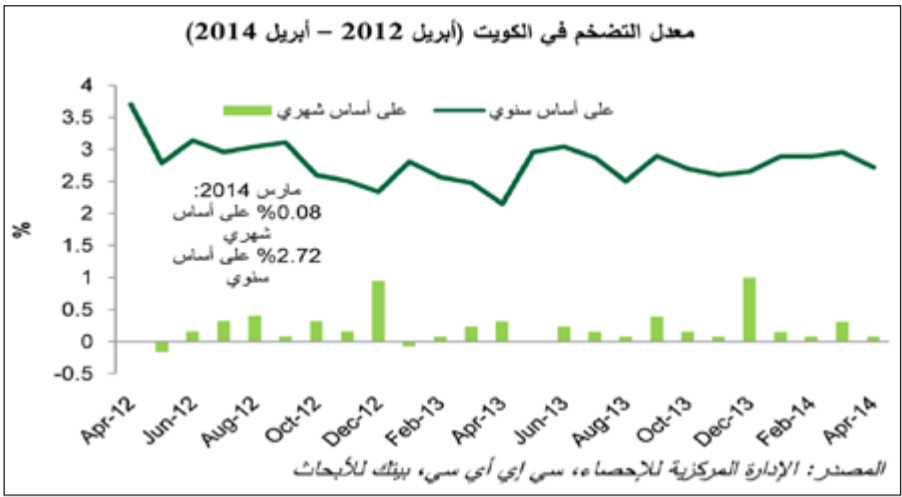


«بيتك للأبحاث»: التضخم يتراجع إلى 2,7% في أبريل



على أساس شهري، فيما شهدت المجموعة معدل تضخم سنوي قدره 2,9% مقارنة بشهر أبريل 2013. كما انخفضت تكاليف السلع والخدمات المتنوعة بنسبة 0,2% على أساس شهري نتيجة للتغيرات في أسعار مجموعة الأمتعة (انخفاض بنسبة 0,5%) والممتلكات الشخصية (زيادة بنسبة 2%) على أساس سنوي ومجموعة السلع الشخصية بنسبة 0,2%. فيما انخفضت أسعار والخدمات المتنوعة بمقدار 2,4% على أساس سنوي وذلك مقارنة بشهر أبريل 2013. وانخفضت تكاليف المجموعة الرئيسية الثامنة الترفيهية والثقافة أيضا خلال شهر أبريل 2014 بمقدار 0,2% مقارنة بالشهر السابق نتيجة لانخفاض أسعار المعلومات السمعية والبصرية والتصوير الفوتوغرافي بنسبة 0,1%. وقد ارتفع معدل التضخم السنوي لهذه المجموعة بنسبة 0,1% على أساس سنوي مقارنة بشهر أبريل 2013. وعلى أساس المقارنة الشهرية، لم تتغير أسعار مجموعات الاتصالات، والمطاعم والفنادق والتبغ والسجائر والتعليم خلال أبريل 2014.

توقعات التضخم في الكويت لعام 2014

تتوقع أن ترتفع أسعار المستهلك في 2014 لتواصل تجاوزها لحاجز الـ 3% على أساس سنوي حتى منتصف العام تقريبا. نظرا للتوقعات بأن الأوضاع المالية الملائمة والسياسة النقدية المحافظة ستعمل على دعم الطلب المحلي، مما يؤدي إلى تشكيل ضغوط على الأسعار وذلك على الرغم من انخفاض معدل التضخم لهذا الشهر. بالإضافة إلى ذلك، فإن بعض العوامل التي لطالما حافظت على التضخم عند معدلات منخفضة قد تبدأ في التغيير مثل اعتدال أسعار المواد الغذائية وخاصة مع حلول شهر رمضان المبارك وتأثيرات قاعدة المقارنة مع الفترات السابقة. كما أن ارتفاع الأجور قد يشكل ضغوطا تصاعديا على التضخم في 2014 والفترات اللاحقة. وبالرغم مما سبق، وفي الجهة المقابلة، فإن نظام الدعم واسع النطاق في البلاد والرقابة على الأسعار ستساعد على إبقاء الأسعار تحت السيطرة. وتوقع أن يزيد معدل التضخم في الكويت ليسجل 3,5% على أساس سنوي في 2013 (2,7%)، وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي ككل، من المتوقع أن يزيد معدل التضخم ليسجل 3,2% على أساس سنوي في 2014، ارتفاعا من نسبة الـ 2,8% على أساس سنوي المسجلة في 2013 بتأثير استمرار ارتفاع الإيجارات واستقرار الزيادة في أسعار الغذاء العالمية وزيادة في النمو الائتماني والاستثمارات الحكومية الكبيرة، إلا أننا نرى أن النسبة المتوقعة ستكون أقل بكثير من المعدل المكون من رفقين والمسجل في 2008، حيث سجل التضخم 11%، والذي كان مدفوعا جزئيا بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والوقود عالميا. وتأتي مستويات التضخم في الكويت مقارنة لمؤشر أسعار المستهلك في البلدان الخليجية الأخرى، حيث تسجل جميعها معدلات متقاربة. وعلى سبيل المقارنة مع دول مجلس التعاون الخليجي، تشهد معدل التضخم السعودي لشهر أبريل ارتفاعا طفيفا ليسجل 2,7% على أساس سنوي من 2,6% على أساس سنوي لشهر مارس 2014، وبالنسبة لمؤشر تكلفة المعيشة في قطر، ارتفع المؤشر 2,8% على أساس سنوي في أبريل من 2,6% على أساس سنوي في مارس 2014. ويرجع ذلك بصورة أساسية إلى ارتفاع الإيجارات وزيادة أسعار المواد الغذائية والملابس والترفيه. وفي الوقت نفسه، ارتفع التضخم في الإمارات في أبريل قليلا ليسجل 2,1% على أساس سنوي من 1,9% على أساس سنوي في مارس 2014.

أشار التقرير الشهري للتضخم الذي تصدره شركة «بيتك للأبحاث» المحدودة التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) إلى ارتفاع معدل التضخم في الكويت بمعدل 0,1% على أساس شهري في أبريل 2014، مقارنة بزيادة قدرها 0,3% على أساس شهري في مارس 2014. وأظهرت أربع من المجموعات الرئيسية زيادة في الأسعار خلال الشهر، بقيادة الأغذية والمشروبات (0,4% على أساس شهري) والمفروشات المنزلية ومعدات الصيانة (0,3% على أساس شهري) والنقل (0,1% على أساس شهري) والصحة (0,1% على أساس شهري) وبالنسبة للأساس السنوي، تراجع معدل التضخم ليسجل 2,7% على أساس سنوي، انخفاضاً من نسبة الـ 3% المسجلة في مارس 2014. ونجد أن التضخم قد تراوح خلال الـ 12 شهرا الأخيرة بين نطاق 2,5% و 3%، مما يعني استقرارا نسبيا للبيئة التضخمية. وفيما يلي التفاصيل.

وقد ارتفع التضخم في المكون الأكبر لسلة أسعار المستهلك، وهو المسانكن المؤجرة (والتي تبلغ 28,9%) بصورة طفيفة إلى 4,6% على أساس سنوي في أبريل 2014، بارتفاع طفيف عن مارس 2014 والذي كانت قد سجلت خلاله 4,5% على أساس سنوي. ويتم إجراء التغييرات في هذا المكون مرة واحدة كل ثلاثة أشهر، وحيث إنه ليس هناك تغيير مجدول له على أساس شهري خلال أبريل 2014، فإن الرقم كان متوقفا.

وارتفع معدل التضخم في أسعار المواد الغذائية (ثاني أكبر مكون في سلة أسعار المستهلك) بمقدار 0,4% على أساس شهري خلال الشهر، مما دفع التضخم السنوي في أسعار المواد الغذائية يسجل 2,9% على أساس سنوي من 3,6% على أساس سنوي مسجلة سابقا. وعلى الرغم من أن الغذاء يعد أحد العناصر المهمة في مؤشر أسعار المستهلك، إلا أن هذا التحرك كان كبيرا بدرجة كافية ليكون له تأثير كبير على التضخم. وأظهرت تفاصيل بيانات تضخم سلة أسعار المستهلك انخفاض أسعار الخضراوات الطازجة والجمدة (0,3%) خلال الشهر، كما انخفضت أسعار ثلاث مجموعات فرعية وهي اللحوم والدواجن والسكر ومشروبات الألبان (0,1%)، وبالرغم من ذلك، فإن الوتيرة الأخيرة لأسعار الغذاء العالمية تشير إلى أن هذا الانخفاض قد ينعكس خلال الأشهر المقبلة. كما تستورد الكويت معظم المواد الغذائية لها (ما يقرب من 90,0%) للاستهلاك المحلي، كانت الزيادة بما يتماشى مع الاتجاهات التصاعديا في أسعار المواد الغذائية الدولية. ونظرا لاستيراد الكويت معظم المواد الغذائية، كان الانخفاض الشهري متماشيا مع الاتجاهات الدولية في أسعار المواد الغذائية. وقد انخفض المؤشر العالمي لأسعار الغذاء لدى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة «فاو» بنسبة 1,6% على أساس شهري في أبريل 2014. كما ارتفعت أسعار المفروشات المنزلية ومعدات الصيانة (والتي تمثل 11,3% من سلة أسعار المستهلك) بنسبة 0,3% على أساس شهري في أبريل 2014. وجاء الارتفاع في هذه المجموعة بتأثير من ارتفاع أسعار الأثاث والمفروشات والسجاد (0,9%) والسلع المنزلية (0,4%) وكذلك السلع المنزلية والخدمات وأعمال الصيانة (0,07%). وبالمرارة بشهر أبريل 2013، ارتفعت أسعار المجموعة بنسبة 4,9% على أساس سنوي. كما شهد تكاليف النقل زيادة خلال الشهر قدرها 0,1% على أساس شهري نتيجة للزيادات في أسعار مركبات النقل الخاصة (0,1% على أساس شهري). وبالنسبة للأساس السنوي، زادت أسعار النقل زيادة قدرها 1,1% خلال الشهر مقارنة بأسعار أبريل 2013. وانخفضت أسعار الكساء وملبوسات القدم بنسبة 0,2% على أساس شهري خلال شهر أبريل كنتيجة لارتفاع أسعار ملبوسات القدم (1,4%) على أساس شهري وانخفاض الأحذية بنسبة 0,4%

بالغة 177 مليوناً مع 5 بنوك.. وتوزع 5:1 منحة على مساهميها العيسى: توقيع جدولة مديونية «الوطنية العقارية» يونيو المقبل



جميل العيسى (الثالث من اليسار) خلال الجمعية العمومية (إسماعيل أبو عيطه)

96%، نتجية لذلك بلغت ربحية السهم الواحد 18,86 فلساً في عام 2013 مقابل 9,63 فلس في عام 2012. كما بلغت عائدات الشركة 17,7 مليون دينار، في حين بلغت الأرباح التشغيلية 20,4 مليون دينار، مقارنة مع أرباح 15,4 مليون دينار في عام 2012. يؤدي هذا التحسن في الأداء إلى زيادة حقوق المساهمين بنسبة 5,2% لتصبح 176,6 مليون دينار مقارنة مع 167,8 مليون دينار في عام 2012.

وتوقع المزيد من التحسن في حقوق المساهمين خلال عام 2014 والأعوام التالية. كما ارتفعت قيمة إجمالي أصول الشركة بـ 2% لتبلغ 522 مليون دينار، كما ارتفعت حقوق الملكية 5% لتبلغ قيمة تعادل 176,5 مليون دينار خلال عام 2013. كما شهدت الشركة الوطنية زيادة 32% في أرباح العمليات لتبلغ ما يعادل 20,3 مليون دينار في 2013 مقارنة مع 15,3 مليون في 2012.

وذكر أن «هناك ارتفاعاً في الحصص من نتائج أعمال شركة إيجيبيتي بـ 36% من قيمة 7,5 ملايين دينار في 2012 لتبلغ 10,3 ملايين دينار في العام 2013، إلى جانب ربح العمليتين العاديتين للشركة من تحقيق صافي أرباح قدرها 15,3 مليون دينار، مقارنة بصافي ربح قدره 7,8 ملايين دينار في عام 2012، بزيادة قدرها

منها لتوثيق وتوقيع الاتفاقيات المتعلقة بإعادة جدولة التسهيلات البنكية». وأضاف أن ذلك يأتي بعد أن توجهت الشركة نحو تعديل رسالتها للعام الحالي والتي تجسدت من خلال قيامها بالعديد من الخطوات الاستراتيجية للخروج من الاستثمارات غير العقارية، بهدف التركيز على قدراتها في النشاط الرئيسي للشركة.

وحول آخر تطورات قضية إلغاء عقد المنطقة الحرة بالكويت مع الشركة، ذكر أن «التقرير النهائي أعطت مؤشراً إيجابياً لأهمية بوزارة العدل وقد حجزت الدعوى للحكم أمام محكمة الاستئناف بتاريخ 26 سبتمبر 2014، ويرجع المستشار القانوني الخارجي للشركة إلغاء قرار فسخ العقد، وكلنا على ثقة في

منها لتوثيق وتوقيع الاتفاقيات المتعلقة بإعادة جدولة التسهيلات البنكية». وأضاف أن ذلك يأتي بعد أن توجهت الشركة نحو تعديل رسالتها للعام الحالي والتي تجسدت من خلال قيامها بالعديد من الخطوات الاستراتيجية للخروج من الاستثمارات غير العقارية، بهدف التركيز على قدراتها في النشاط الرئيسي للشركة.

وحول آخر تطورات قضية إلغاء عقد المنطقة الحرة بالكويت مع الشركة، ذكر أن «التقرير النهائي أعطت مؤشراً إيجابياً لأهمية بوزارة العدل وقد حجزت الدعوى للحكم أمام محكمة الاستئناف بتاريخ 26 سبتمبر 2014، ويرجع المستشار القانوني الخارجي للشركة إلغاء قرار فسخ العقد، وكلنا على ثقة في

منها لتوثيق وتوقيع الاتفاقيات المتعلقة بإعادة جدولة التسهيلات البنكية». وأضاف أن ذلك يأتي بعد أن توجهت الشركة نحو تعديل رسالتها للعام الحالي والتي تجسدت من خلال قيامها بالعديد من الخطوات الاستراتيجية للخروج من الاستثمارات غير العقارية، بهدف التركيز على قدراتها في النشاط الرئيسي للشركة.

وحول آخر تطورات قضية إلغاء عقد المنطقة الحرة بالكويت مع الشركة، ذكر أن «التقرير النهائي أعطت مؤشراً إيجابياً لأهمية بوزارة العدل وقد حجزت الدعوى للحكم أمام محكمة الاستئناف بتاريخ 26 سبتمبر 2014، ويرجع المستشار القانوني الخارجي للشركة إلغاء قرار فسخ العقد، وكلنا على ثقة في

القضاء العادل بالكويت.. النتائج المالية

وحول أسباب ارتفاع أرباح الشركة المقدرة بمبلغ 15,3 مليون دينار، قال العيسى إن ذلك يرجع إلى ارتفاع إيرادات الإيجارات بنسبة 6% أي ما يعادل 9,1 ملايين دينار في 2012 إلى 9,6 ملايين دينار في 2013، إضافة إلى ارتفاع صافي الإيرادات من خلال بيع عقارات بقيمة 3,2 ملايين دينار في 2013.

قضية المنطقة الحرة: مستشارنا يرجح إلغاء قرار فسخ العقد بجلسة 26 سبتمبر المقبل

وحول آخر تطورات قضية إلغاء عقد المنطقة الحرة بالكويت مع الشركة، ذكر أن «التقرير النهائي أعطت مؤشراً إيجابياً لأهمية بوزارة العدل وقد حجزت الدعوى للحكم أمام محكمة الاستئناف بتاريخ 26 سبتمبر 2014، ويرجع المستشار القانوني الخارجي للشركة إلغاء قرار فسخ العقد، وكلنا على ثقة في

ارتفاع إيرادات الإيجارات 6% وراء نمو أرباح الشركة بـ 2013

وحول آخر تطورات قضية إلغاء عقد المنطقة الحرة بالكويت مع الشركة، ذكر أن «التقرير النهائي أعطت مؤشراً إيجابياً لأهمية بوزارة العدل وقد حجزت الدعوى للحكم أمام محكمة الاستئناف بتاريخ 26 سبتمبر 2014، ويرجع المستشار القانوني الخارجي للشركة إلغاء قرار فسخ العقد، وكلنا على ثقة في

خطة «الوطنية العقارية» في 2014-2015

استعرض جميل العيسى خطة أعمال الوطنية العقارية خلال الفترة المقبلة التي تمثلت فيما يلي: 1- الكويت: تأمين الحفاظ على ذات مستويات التاجر بالعقارات الخاصة بالشركة في الأعوام القادمة. 2- مصر: مشروع كواديكو يتوقع أن تنتهي المرحلة الأولى للمشروع في العام 2014 وتسليم

«كي آي سي» وساطة: تطور لافت للخدمات الإلكترونية لخدمة العملاء الأحمد: 2014 منعطف جيد للبورصة الكويتية



جانب من الجمعية العمومية أمس



فواز الأحمد أثناء اجتماع الجمعية العمومية

وأشار الأحمد إلى أن انعكاس الوضع السياسي الذي اتسم بنوع ما من الاستقرار عام 2013 سيشكل حافزاً مستقبلياً يمكن البناء عليه من خلال استثمار خبرات الشركة الطويلة في مجال الأعمال والوساطة المالية، مبيناً أن استقرار الوضع السياسي ينعكس بشكل مباشر وسريع على البلد من الناحية الاقتصادية في أي مرحلة من المراحل، مشيراً إلى أن حالة التهيئة السياسية التي شهدتها الكويت بعد انتخابات مجلس الأمة الأخير أدت إلى نوع مقبول من الاستقرار الاقتصادي ولو كان ذلك بنسبة صغيرة حيث شهدت العلاقة بين السلطتين شيئاً من التعاون الذي طالما انتظره المواطن الكويتي العادي قبيل الشركات ودور الأعمال، على الرغم من عدم الوصول إلى القرارات والقوانين الاقتصادية المطلوبة بشكل حقيقي للتنمية الاقتصادية بشكل العمومية على جدول الأعمال واعتمدت التقرير السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

وأشار الأحمد إلى أن انعكاس الوضع السياسي الذي اتسم بنوع ما من الاستقرار عام 2013 سيشكل حافزاً مستقبلياً يمكن البناء عليه من خلال استثمار خبرات الشركة الطويلة في مجال الأعمال والوساطة المالية، مبيناً أن استقرار الوضع السياسي ينعكس بشكل مباشر وسريع على البلد من الناحية الاقتصادية في أي مرحلة من المراحل، مشيراً إلى أن حالة التهيئة السياسية التي شهدتها الكويت بعد انتخابات مجلس الأمة الأخير أدت إلى نوع مقبول من الاستقرار الاقتصادي ولو كان ذلك بنسبة صغيرة حيث شهدت العلاقة بين السلطتين شيئاً من التعاون الذي طالما انتظره المواطن الكويتي العادي قبيل الشركات ودور الأعمال، على الرغم من عدم الوصول إلى القرارات والقوانين الاقتصادية المطلوبة بشكل حقيقي للتنمية الاقتصادية بشكل العمومية على جدول الأعمال واعتمدت التقرير السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

وأشار الأحمد إلى أن انعكاس الوضع السياسي الذي اتسم بنوع ما من الاستقرار عام 2013 سيشكل حافزاً مستقبلياً يمكن البناء عليه من خلال استثمار خبرات الشركة الطويلة في مجال الأعمال والوساطة المالية، مبيناً أن استقرار الوضع السياسي ينعكس بشكل مباشر وسريع على البلد من الناحية الاقتصادية في أي مرحلة من المراحل، مشيراً إلى أن حالة التهيئة السياسية التي شهدتها الكويت بعد انتخابات مجلس الأمة الأخير أدت إلى نوع مقبول من الاستقرار الاقتصادي ولو كان ذلك بنسبة صغيرة حيث شهدت العلاقة بين السلطتين شيئاً من التعاون الذي طالما انتظره المواطن الكويتي العادي قبيل الشركات ودور الأعمال، على الرغم من عدم الوصول إلى القرارات والقوانين الاقتصادية المطلوبة بشكل حقيقي للتنمية الاقتصادية بشكل العمومية على جدول الأعمال واعتمدت التقرير السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

وأشار الأحمد إلى أن انعكاس الوضع السياسي الذي اتسم بنوع ما من الاستقرار عام 2013 سيشكل حافزاً مستقبلياً يمكن البناء عليه من خلال استثمار خبرات الشركة الطويلة في مجال الأعمال والوساطة المالية، مبيناً أن استقرار الوضع السياسي ينعكس بشكل مباشر وسريع على البلد من الناحية الاقتصادية في أي مرحلة من المراحل، مشيراً إلى أن حالة التهيئة السياسية التي شهدتها الكويت بعد انتخابات مجلس الأمة الأخير أدت إلى نوع مقبول من الاستقرار الاقتصادي ولو كان ذلك بنسبة صغيرة حيث شهدت العلاقة بين السلطتين شيئاً من التعاون الذي طالما انتظره المواطن الكويتي العادي قبيل الشركات ودور الأعمال، على الرغم من عدم الوصول إلى القرارات والقوانين الاقتصادية المطلوبة بشكل حقيقي للتنمية الاقتصادية بشكل العمومية على جدول الأعمال واعتمدت التقرير السنوي عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2013.

مشارع

MASHAER

مجموعة خدمات الحج والعمرة - مشاريع (ش.م.ك. مغلقة)

يُنشر مجلس إدارة

شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة - مشاريع (ش.م.ك. مغلقة)

بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية والغير عادية المقرر عقده يوم الخميس الموافق ٢٠١٤/٦/٥ في تمام الساعة ١١:٣٠ صباحاً في برج جرافيتي الكائن في منطقة الشرق - شارع أحمد الجابر - قطعة (٢) بناية رقم (٢٣) مقابل دار العوضي، وذلك بالدور السادس في قاعة الاجتماعات.

وعلى السادة المساهمين مراجعة الشركة الكويتية للمقاصة في برج أحمد - شارع الخليج العربي - الدور الخامس وذلك لاستلام دعوات الجمعية العمومية، وذلك من الأحد إلى الخميس خلال ساعات الدوام الرسمي.

للاستفسار: ٢٢٤٦٤٥٨٥ / ٢٢٤٦٤٥٦٥

مجلس الإدارة

شريف حمدي

قال رئيس مجلس إدارة شركة «كي آي سي» للوساطة المالية فواز الأحمد أن الشركة حققت العديد من الإنجازات عام 2013 ومنها تطوير قاعدة البيانات الرئيسية (Oracle) للشركة، حيث تم تغيير نظام التشغيل من windows إلى Linux مما أضاف ميزات أعلى في الأداء والسرعة، وتوقيع عقد stock لإطلاق خدمة التداول من خلال أجهزة الهاتف الذكية، واستيفاء متطلبات هيئة أسواق المال وتسليم ترخيص من وزارة المهنة من الهيئة، والعمل على استيفاء طلبات التوافق مع نظام الحوكمة، بالإضافة إلى تطوير الخدمات الإلكترونية التي تقدمها الشركة لعملائها من خلال برنامج التداول الإلكتروني.

وأوضح الأحمد في اجتماع الجمعية العمومية العادية للشركة التي انعقدت أمس أن أداء شركة وساطة مالية يتأثر بانخفاض قيم التداول وارتفاعها سلباً وإيجاباً،